الاجتماع الخامس للمدراء العامين للطيران المدني في منطقة الشرق الأوسط
DGCA-MID/5

(الكويت ٤ – ٦ نوفمبر ٢٠١٩)

البند السادس: أمن وتسهيلات الطيران

بروتوكول مونتريال ٢٠١٤

(مقدمة من الإتحاد العربي للنقل الجوي)

موجز

تعرض هذه الورقة الفوائد التي يقدمها بروتوكول مونتريال ٢٠١٤ الذي تمّ بموجبه تعديل اتفاقية طوكيو لعام ١٩٦٣ للتعامل مع المسافرين المشاغبين، وتدعو سلطات الطيران المدني في إقليم الشرق الأوسط إلى العمل نحو الإنضمام إلى البروتوكول في حال لم تقم بذلك بعد.

١. المقدمة

١,١ يتفادى عددٌ كبير من المسافرين المشاغبين الملاحقة القضائية بسبب بعض الثغرات في معاهدة طوكيو لعام ١٩٦٣، ولذلك اتفقت الدول على بروتوكول جديد في العام ٢٠١٤ تُعدّل بموجبه معاهدة طوكيو سُمّي ببروتوكول مونتريال ٢٠١٤.

١,٢ خلال عام ٢٠١٨، أعلنت الأياتا عن تسجيل أكثر من ٨,٧٠٠ سلوك مشاغب على متن الطائرة.

٢. المناقشة

٢,١ تتمثّل الفوائد التي يجلبها البروتوكول الجديد للحكومات وشركات الطيران والمسافرين بما يلي:

أ) توسيع نطاق الإختصاص القضائي للحكومات بحيث لا تكون محصورة بدولة تسجيل الطائرة فقط بل تمتدّ إلى دولة الهبوط أيضاً.
ب) توضيح ما هي الأفعال الممنوعة على متن الطائرات المعنية بالبروتوكول.
ج) الإعتراف بحقّ شركات الطيران بطلب تعويضٍ للتكاليف الناتجة عن تصرفات المسافرين المشاغبين.

٢,٢ أبرز التطورات فيما يخص البروتوكول

على المستوى العالمي

أ) تبنّت كلٌّ من الجمعية العامة التاسعة والثلاثون والجمعية العامة الأربعون للإيكاو قراراتٍ حثّت الدول الأعضاء على المصادقة على بروتوكول مونتريال للعام ٢٠١٤.
ب) لحين تحضير ورقة العمل هذه، وصل عدد الدول التي صادقت على البروتوكول حول العالم إلى ٢١ دولة، مع العلم أنّ البروتوكول يحتاج لمصادقة ٢٢ دولة ليدخل حيّز التنفيذ.

على مستوى المنطقة

أ) تبنّى مجلس وزراء النقل العرب قرارين في العامين ٢٠١٤ و٢٠١٦ يدعو فيهما الدول العربية للمصادقة على البروتوكول.
ب) تشمل الدول ال٢١، المذكورة في النقطة ٢,٢,١,٢ أعلاه والمصادقة على البروتوكول أربع دولٍ عربية وهي الأردن والبحرين والكويت ومصر. بالإضافة إلى هذه الدول، قامت ثلاث دول عربية بتوقيع البروتوكول ولكن لم تصادق عليه بعد وهي الإمارات العربية المتحدة والسودان وقطر.

٣. التوصيات

٣,١ يدعو الإتحاد العربي للنقل الجوي الإجتماع إلى:

أ) تشجيع الدول للتوقيع والمصادقة على بروتوكول مونتريال ٢٠١٤ لجني الفوائد التي يوفّرها للدول وشركات الطيران والمسافرين؛

ب) دعوة الدول لإصدار تشريعات وطنية وعقد الإتفاقات المناسبة لضمان التفعيل المناسب لممارسة السلطة القضائية التي يمنحها لها البروتوكول؛و

ج) دعوة الدول لرفع التوعية العامة حيال عواقب ارتكاب تصرفات مشاغبة على متن الطائرات.

- أنتهى -